التنمية السياسية والاستقرار السياسي

عادل محمد إبراهيم البيباص
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الجفارة

المخلص :

تناولت الورقة البحثية ، التنمية السياسية والاستقرار السياسي ، من حيث المضمون والعلاقة ، فقد سعى الباحث من خلال هذه الورقة البحثية إلى تناول الموضوع في إطار بُعدين أساسيين . الأول : يتمحور حول توضيح ماهية التنمية السياسية والاستقرار السياسي ، من زاوية التعريف ، ودراسة المعوقات والمقومات التي تصاحب عملية التنمية السياسية ، وكذلك المؤشرات والأبعاد التي ترافق حالة الاستقرار السياسي ، أما البُعد الثاني : يدرس العلاقة التنمية السياسية والاستقرار السياسي من منظور النشأة وعلاقة التأثير والتأثر بينهما .

وقد قُسمّت هذه الورقة البحثية إلى ثلاث مباحث رئيسية ، الأول يتناول التنمية السياسية من حيث التعريف والمعوقات والمقومات التي تصاحبها ، والمبحث الثاني يتناول الاستقرار السياسي من حيث تعريفه ومؤشراته وأبعاده ، أما المبحث الثالث فيدرس علاقة التأثير المتبادل بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي في ظل النظام السياسي السائد .

1- المقدمـــــة :

في إطار علم السياسة ، تعتبر العديد من المفاهيم السياسية، كمفهوم التنمية السياسية والاستقرار السياسي ، من المفاهيم التي صاحبها جدالا كثيرا في أوساط الباحثين والمفكرين والمحللين في هذا الحقل، وذلك من عدة نواحي، سواء من حيث مفهوم الدلالة أو من حيث تعدد التعريفات التي رافقت هذه المفاهيم.

أن مفهوم التنمية السياسية والاستقرار السياسي، والعلاقة بينها، تعتبر من أكثر المفاهيم والمواضيع السياسية تعقيدا أو غموضا، فهي من المفاهيم والمواضيع ذات طبيعة معيارية، وقد أنعكس هذا التعقيد والغموض، في رؤية كل دولة أو نظام سياسي في تحديد مفهوم للتنمية السياسية والاستقرار السياسي، ومما أدى بدوره إلى صعوبة تحقيق توافق بينها في تحديد معنى واضح وشامل لهما.

ومن هذا المنطلق يجد الباحث في مفهوم الاستقرار السياسي مثلا، أن ما يتسبب في استقرار دولة ما، قد يتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دولة أخرى. كما أن رؤية الدول لمفهوم الاستقرار السياسي وترسيخ التنمية السياسية، نجده يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب نظام الحكم السائد في تلك الدول.

أن الأهمية التي تكمن وراء الاهتمام بالتنمية السياسية والاستقرار السياسي، نابع من كونهما يعتبران مطلبا جماعيا وهدفا ساميا ، تسعى إليه جميع الدول والشعوب، فهو المقياس أو المعيار الذي يحدد نوعية الدول، بوصفها دول متحضرة أو متقدمة، أو أنها دول نامية أو متخلفة تحت مسمى دول العالم الثالث.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن بلوغ التنمية السياسية والاستقرار السياسي إلى الدرجة المطلوبة، تستطيع من خلالها الدول توفير البيئة المناسبة والضرورية لتحقيق الأمن والتنمية والازدهار.

ومهما كان نمط وطبيعة النظام السائد في أي دولة، فإن العامل المشترك بين هذه الأنظمة باختلاف أنماطها وأشكالها، نجده يتمحور في الرغبة المشتركة في بلوغ درجة معينة من التنمية والاستقرار السياسي، مما يضمن له أي النظام الحاكم، الاستمرار في الحكم في المقام الأول، بالإضافة إلى تحقيق التنمية سواء في جانبها السياسي أو الاقتصادي.

إن الدارس للعلاقة بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي، يلاحظ أن ثمة علاقة طردية وثيقة بينهما، فغياب احدهما يؤثر بشكل مباشر في استمرار أو قيام الآخر، سواء كان تأثير غياب التنمية السياسية على الاستقرار السياسي أو العكس.

ففي الوقت الذي يمثل فيه بلوغ حالة الاستقرار السياسي بالنسبة للنظام السياسي هي المطلب الأول والأساسي كما أشرنا وذلك بغية الاستمرار في الحكم وتوفير المناخ المناسب من أجل تنفيذ الخطط والبرامج الحكومية ، فإن التنمية السياسية نعتبر جزءاً رئيسيا في إطار التنمية الشاملة ، وتنحصر وظيفتها ، أي التنمية السياسية في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشاكلهم بوضوح ، ومن ثم تعبئة هذه القدرات وكل الإمكانيات المتاحة ، من أجل مواجهة الصعوبات والعقبات التي قد تطرأ بشكل واقعي وعملي ، إضافة إلى ذلك تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة لتصبح أكثر ديمقراطية ، وتتحقق فيها العدالة والمساواة السياسية بين أبناء المجتمع **(البغدادي ، 1993، ص 288)**.

تقسيمات البحث :

المبحث الأول : التنمية السياسية المقومات والمعوقات .

المطلب الأول : التنمية السياسية في إطار المفهوم .

المطلب الثاني : معوقات ومقومات التنمية السياسية .

الفرع الأول : معوقات التنمية السياسية .

الفرع الثاني : مقومات التنمية السياسية .

المبحث الثاني : الاستقرار السياسي أبعاده ومؤشراته .

المطلب الأول : الاستقرار السياسي من حيث المضمون .

المطلب الثاني : مؤشرات وأبعاد الاستقرار السياسي .

الفرع الأول : مؤشرات الاستقرار السياسي .

الفرع الثاني : أبعاد الاستقرار السياسي .

المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي .

المطلب الأول : التنمية السياسية والنظام السياسي .

المطلب الثاني : العلاقة بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي .

2- **إشكالية البحث** :

تتمحور إشكالية الدراسة في تساؤل رئيس، تنبثق منه عدة تساؤلات فرعية، وينحصر التساؤل الرئيسي في الآتي:

- كيف يمكن وصف العلاقة بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي من حيث التأثير والتأثر ، ودور النظام السياسي في ذلك، بالإضافة إلى الكيفية التي تؤثر بها هذه العلاقة على النظام السياسي؟

أما التساؤلات الفرعية تتلخص في الآتي:

- ما هي المضامين التي يحملها مفهوم كل من التنمية السياسية والاستقرار السياسي؟
- ما هي المقومات والمعوقات التي تصاحب التنمية السياسية والاستقرار السياسي ؟

3- **فرضية البحث** :

إن الفرضية الرئيسة التي يقوم على البحث ، تتلخص أو تستند على الآتي :

إن علاقة التأثير والتـأثر بين التنميـة السياسـية والاسـتقرار السياسـي ، في إطـار النظم السياسية ، أو النظام السياسي ، هي علاقـة وثيقـة ، ويمكن وصـفها بالعلاقـة الطرديـة ، فعندما يتم وصف نظام سياسي بأنـه مسـتقر سياسـياً نسـبياً ويـدلل على ذلـك من خلال عدة مؤشرات ، نجده أي هذا النظام السياسي يولي اهتمامـاً ملحوظـاً بالتنميـة بوجـه عـام ، ولاسيما في جانبها السياسي ، أو ما يعرف بالتنمية السياسية ، دون معوقات ، أي أن لعمليات التنمية السياسية ، الـتي يقـوم بهـا هـذا النظـام السياسـي ، الـدور البـارز في تحقيـق عمليـة الاستقرار السياسي التي ، يتمتع بها هذا النظام بوجه عام .

ومن هنا يرتكز البحث في دراسـة العلاقـة بين التنميـة السياسـية والاسـتقرار السياسـي ، وذلك في إطار النظام السياسي ، وانعكاس كلاً منهما على الآخر .

4- **أهمية البحث** :

تكمن الأهمية العلمية في هـذا البحث ، في دراسـة ووصـف وتوضـيح نوعيـة العلاقـة بين التنميـة السياسـية والاسـتقرار السياسـي في إطـار النظـام السياسـي ، وذلـك من حيث الوقوف عليها وتبيان حالة التأثير والتأثر كلاً منهما على الآخر ، إضـافة إلى تسـليط الضـوء على الدور الذي يلعبه النظام السياسي في هذا الخصوص والوسائل المتبعة في ذلك .

5- **أهداف البحث** :

تتمحور أهداف البحث في الآتي :

- في إطــار المفهــوم ، محاولــة تحديــد مفهــوم التنميــة السياســية والاســتقرار السياسي .
- بيان وتوصيف العلاقة بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي .
- إبراز أهم التحديات والمعوقات التي تواجه عمليـة التنميـة السياسـية والاسـتقرار السياسي ، بالإضافة إلى تحديد المؤشرات والأبعاد المصاحبة لذلك .
- إبراز أهمية الدور الذي يلعبه النظام السياسي في إحـداث التحـولات السياسـية ، التي من شأنها تحقيق التنمية والاستقرار السياسيين .

6- **منهجية البحث** :

تمت الاستعانة بمجموعة من المناهج والمداخل البحثية، ومن أهمها:

المنهج التحليلي: وذلك للمساعدة في تحليل العلاقة بين التنمية السياسي والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى **المنهج الوصفي** لوصف وتحليل ما تم التوصل إليه من نتـائج، كما تم الاستعانة ببعض المـداخل **كالمدخل الاقتصـادي** بهـدف تسـليط الضـوء على البُعد الاقتصادي في البحث، إضافة إلى **المدخل التاريخي** بقصـد اسـتعراض الأحـداث

التاريخية والكشف عن القوانين التي تبين نوعية العلاقة بين الظواهر والمتغيرات السياسية في إطار البحث .

7- مصطلحات البحث :

- **التنمية**: يُعد مصطلح التنمية من المفاهيم التي ظهرت في العصر الحديث واهتمت به الدول الحديثة بشكل كبير، نظراً إلى الآثار الإيجابية التي تترتب عليها في جميع مجالات الحياة وتأثيرها الحساس في حياة أفراد المجتمع، لذلك وُضعت الخطط الإستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيق أنواع التنمية المختلفة.
- **الاستقرار**: يشير مصطلح الاستقرار إلى ذلك النوع من حالة التوازن بين مجموعة ظواهر اجتماعية مترابطة، وهذا التوازن أو التساند قد يكون ظاهراً أو كامناً، وقد يكون دينامياً « متجدداً » أو استاتيكياً « ثابتاً »، وقد حظي هذا المصطلح أي الاستقرار باهتمام كبير في التحليل الاجتماعي لاسيما اهتمام النظرية الوظيفية بتحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع .
- **عدم الاستقرار السياسي**: هو مؤشر على عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي يواجهها بنجاح، أي عدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكّنه من السيطرة والتحكم فيها. ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى، أي النظام السياسي.

المبحث الأول : التنمية السياسية المعوقات والمقومات

المطلب الأول : التنمية السياسية في إطار المفهوم :

إن مفهوم التنمية السياسية بوجه عام ، يعد من أكثر المفاهيم أهمية في العصر الحديث ، وتبرز أهمية مفهوم التنمية السياسية في تعدد أبعاده ومستوياته ، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى ، وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد ، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ، بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، بعد ذلك انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة ، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بعملية التطور الديمقراطي على المستوى الدولي ، وأصبح ينظر إلى التنمية السياسية باعتبارها ، الحقل المعرفي الذي يسعى إلى إرساء نظريات وقوانين قابلة للتطبيق ، لتطوير المؤسسات السياسية نحو التقدم ، وذلك لإحداث عملية تغيير مجتمعي شامل ، من خلال عدد من الآليات مثل التنشئة والتثقيف والمشاركة والتمكين السياسي ، فيتم انتقال المجتمعات من وضع التخلف إلى التقدم السياسي ، وذلك لتحقيق أهداف متطلبات المواطنين بما يتناسب مع مقدرات الدولة **(طالب ، 2020 ، ص25)**.

وفي إطار المفهوم أيضا ، أي مفهوم التنمية السياسية ، فقد قام عـدد كبـير من العلمـاء المهتمين في هـذا الجـانب بوضـع عـدة تعريفـات لمفهـوم التنميـة السياسـية ، ومن هـذه التعريفات نذكر، تعريف " **جابرئيل الموند** " [1] **الموند ، 1980 ، ص107** ، الذي يرى فيه أن التنميـة السياسـية هي التمـايز أو التخصـص المتزايـد للأبنيـة السياسـية والعلميـة المتزايدة : للثقافة السياسية، وعملية التمايز أو التخصـص هنـا مرتبطـة بالوظـائف الـتي تقـوم بهـا الأبنيـة السياسـية، والعمليـات والتفـاعلات داخـل الأنظمـة الفرعيـة للنظـام السياسـي، إذ أن التمـايز والتخصـص، يعـني تنـوع الأدوار، وإيجـاد أبنيـة بوظـائف وأدوار محـدده، ويـرى "**الموند**" أن التميـيز بين النظم التقليديـة والحديثـة يجـري على أسـاس أســلوب أداء الوظــائف السياســية المختلفــة، إذ يتمــيز الأســلوب الحــديث بالتحديــد والعمومية ، مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي، وهذه الخصائص هي التي تميز تطـور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعد نموذجاً للتطور والتنمية لبقية البلدان.

ويـذهب "**لوسيان بأي**"، إلى تقـديم تعريـف آخـر للتنميـة السياسـية على أنهـا "تغيـير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الـدول الصـناعية، فهي في مقدمـة التنمية الاقتصادية، وهي نمط سياسات المجتمعات الصناعية، وهي أيضا تحديث سياسي، وتنظيم للدولة القومية، وتنمية إدارية وقانونية، وتعبئـة ومشـاركة جماهيريـة، إضـافة إلى بناء الديمقراطية والاستقرار السياسي **(عارف ، 1980 ، ص232-233)** .

أما "**جيمس كولمان**"، فقد قام بتحديد ثلاث منظورات لبيـان معـنى التنميـة السياسـية وتعريفها، أولها يتعلق بالمنظور التاريخي.

والذي يرى أن عملية التنمية هي " عملية تاريخية يمكن الوصـول إلى مراحلهـا وخطواتهـا عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوروبي، أما ثانيها يتعلق بالمنظور النمطي، والذي ينظر إلى التنمية في ضو الثنائيات (تقليدي- حديث) ، (زراعة- صناعة ... الخ) . أما المنظور الأخـير، فهـو يتعلـق بالمنظور التطوري، بحيث أن التنمية عملية دائمـة دون نهايـة، والمجتمـع الأوروبي يمثـل قمـة تطورها" .

ومن الملاحظ أن هذين التعـريفين يحملان الكثـير من التحـيز للنمـوذج الأوروبي الغـربي، بحيث يعتبره النموذج النهائي لمسار التطور.

ويرى "**صموئيل هنتجتون**"، أن الغاية والهدف من النمو السياسي هو الاستقرار، وهــذا لا يتأتى إلا أثناء ازدياد تأسيس المنظمات والإجـراءات السياسـية، وتقـاس هـذه المأسسـة من خلال أربعة أزواج من المعايير: (المرونة- الجمود)، (التعقـد- البسـاطة)، (الاسـتقلال الـذاتي- التبعية)، (الإتلاف- الفرقة) ، وهي بذلك تشير إلى ثنائية (المجتمعـات الصـناعية- المجتمعـات التقليدية) ويلاحظ هنا محاولـة إسـقاط التجربـة الغربيـة كنمـوذج، جـاهز على بلـدان العـالم الثالث، وذلك بقصد تحقيق تنميتها السياسـية وذلـك دونمـا مراعـاة لخصوصـياتها الاجتماعيـة والثقافية وحتى السياسية.

وعند التطـرق إلى بعض التعريفـات على المسـتوى العـربي. نجـد أن "**السيد عبـد الحكيم الزيات**"، عرف التنمية السياسية على أنها " عملية سوسيو تاريخية، متعددة الأبعـاد والزوايـا، تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستند أصوله الفكرية ومرجعيته العقديـة من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع معطيات البيئـة الاجتماعيـة والمحـددات الثقافية للمجتمـع، وتشـكل في الـوقت نفسـه منطلقـا رئيسـيا لفعاليـات التنميـة الاجتماعيـة، ويتألف هيكل النظام وقوامه البنائي، من منظومة عريقة ومتنوعة من المؤسسـات السياسـية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غـير الحكوميـة ومـا إلى ذلـك من كيانـات نوعيـة، تحتـل بشكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين، وتعكس مصالحها، ومن ثم تهيئ المناخ الملائم لشراكتها الايجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسـية، وتعميـق مشـاعره، وتفسـح المجال رحبا أمام توفير أوضاع مواتيه ومناسبة، لإرساء قواعد النظام العام، وكفالـة الشـروط اللازمة للتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي بوجه عام " **(الزيات ، 2013 ، ص88)**

وقد عرف "**أحمد وهبان**"، التنمية السياسية، بصورة أكثر وضوحا وتحديدا، حيث عـرّف التنميـة السياسـية على أنهـا "عمليـة سياسـية متعـددة الغايـات تسـتهدف ترسـيخ فكـرة المواطنة وتحقيق التكامل والاسـتقرار داخـل ربـوع المجتمـع، وزيـادة معـدلات مشـاركة الجماهير في الحيـاة السياسـية، وتـدعيم قـدرة الحقـوق المركزيـة على أعمـال قوانينهـا وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومـة فيمـا يتصـل بتوزيـع القيم والمـوارد الاقتصـادية المتاحـة، مـع مراعـاة الفصـل بين السـلطات وخاصـة التشـريعية والتنفيذيـة بحيث تقـوم على لكـل منهمـا هيئـة مسـتقلة عن الأخـرى ، فضـلاً عن إتاحـة الوسائل الكفيلة بتحقيـق الرقابـة المتبادلـة بين الهيئـتين **(وهبان ، 2003 ، ص140-141)**.

وعند التدقيق في هذا التعريف ، نجد أنه يرتكز على مرتكزين رئيسيين – **الأول** : يتعلق بكون التنمية السياسية تسـعى إلى تخليص المجتمـع من سـمات التخلـف السياسـي والمتمثلـة في تجاوزه أزمة الهوية ، أزمة الشرعية ، أزمة المشـاركة ، أزمـة التغلغـل ، أزمـة التوزيـع ، أزمـة الاستقرار السياسي ، وكذلك أزمة السلطة .

أما المرتكز **الثاني** ، فيتعلق في كون عملية التنميـة السياسـية ، تهـدف إلى ترسـيخ مفهـوم المواطنة وبناء الدولة القومية التي تنتفي في ظلها أزمـة الهويـة من جهـة ، ومن جهـة أخـرى تهـدف إلى تحقيـق التكامـل السياسـي ، يعـني الترابـط الوثيـق بين أعضـاء المجتمـع وتجـاوز التصادم بغية تحقيق مجتمع منسـجم ومسـتقر ، ومن جهـة ثالثـة ، فهي تعـني تـدعيم قـدرات الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها ، وبالتالي زيادة كفاءتها فيما يتصـل بتوزيـع منافع والقيم الاقتصادية ، ومن جهة رابعة ، فهي تُعنى بزيادة معـدلات مشـاركة الجمـاهير في الحياة السياسـية العامـة في المجتمـع ، وهـذا بـدوره يـؤدي إلى إضـفاء صـفة الشـرعية على

السلطة السياسية ، استناداً إلى نظام قانوني (دستور) مسبق ينظم إعلانها وممارستها وتداولها مع أعمال مبدأ الفصل بين السلطات بصورة حقة وعلمية .

إذاً وبعد التطرق لبعض التعريفات للتنمية السياسية ، لابد من أن نشير إلى بعض الصعوبات التي اعترضت الباحثين سواء في وضع تعريف محدد للتنمية السياسية ، أو في مجال دراسة التنمية السياسية بوجه عام، وهذه الصعوبات التي حالت في كثير من الأحيان دون التوصل إلى تعريف إجرائي وموضوعي للتنمية السياسية أو الاتفاق بين الباحثين حول مفهوم محدد لها ، ومن هذه الصعوبات نذكر ما يلي :

- إن مفهوم التنمية السياسية، نجده كثيرا ما يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل مفهوم، التحديث والتغيير والتطوير ، وهذا ما يجعل بعض الباحثين يعدونها بمثابة مرادفات للتنمية السياسة.

- طغيان الطابع الإيديولوجي، لدى بعض الباحثين المهتمين بقضايا التنمية السياسية والعالم الثالث، وهذا أدى بدوره إلى عدم الاهتمام بالحقائق العلمية.

- ارتباط التنمية السياسية بمختلف العلوم الأخرى، كعلم الاجتماع السياسي، والسياسة المقارنة، حيث اتسع المفهوم ليشمل عدة قضايا، وتعدد رؤى ومداخل دراسة التنمية السياسية ، ما جعل الكثير من الباحثين يربطون تحقيق التنمية السياسية بغايات معينة، فأتساع دائرة الاختلاف بين الباحثين حول المفهوم، جعل من الصعوبة بمكان التواصل إلى تعريف موحد وملائم للتنمية السياسية **(بياضي ، 2012 ، ص52)**

*** خصائص التنمية السياسية:**

إن مفهوم التنمية السياسية، يعتبر مفهوم نسبي، يكتسب مضامين متباينة، تتباين حسب الثقافات ، والبيئات الحضارية والإطار المجتمعي ، كما أنه مفهوم محايد من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي، الذي يتخذه المجتمع، وبالتالي لا يمكن أن تكون عملية التنمية حتمية الحدوث، فذلك يتحدد بالإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى أن مفهوم التنمية السياسية، مفهوم عالمي، يحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية تقريبا، لكن بدرجات مختلفة، وتتعدد نماذج وخبرات التنمية السياسية، وفي كل منها تختلف أهداف النظام السياسي في مجالات التنمية **(عطية ، 2012 ، ص156)**

إن التنمية السياسية ليست أحادية، بل متعددة الاتجاهات، كما اشرنا في السابق، حيث تركز على معالجة كافة المشكلات السياسية والاجتماعية وغيرها، وتسعى لتقديم مجموعة من الحلول للتنمية لتحافظ على كيان الدول من الانقسام، فهي مفهوم كلي شامل، تتكامل فيه جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في علاقات تفاعلية.

*** آليات التنمية السياسية:**

إن الدفع بعملية التنمية السياسية نحو الأمام، نجد أنه يتم بعدة طرق وآليات ، وذلك من خلال الإصلاح الإداري والمؤسسي وتوسيع مجال المشاركة في الحياة السياسية، بالإضافة إلى عملية التنشئة السياسية وهنا يمكن الإشارة إلى بعض الآليات والطرق بشكل موجز.

أ- آلية الإصلاح والتنمية الإدارية المؤسسية : حيث تقع عملية بناء المؤسسات الإدارية في صلب اهتمامات الباحثين في مجال دراسة التنمية السياسية، بل تعتبر حجر الزاوية فيها، كما تشكل الثقافة السياسية المناخ السيكولوجي المحيط بتلك المؤسسات والأبنية، فالتنمية السياسية تفترض إضفاء طابع الفاعلية على المؤسسات وعلى الفاعلين وأطراف العملية الإدارية **(يحيى ، 2009 ، ص39)**

ب- الأحزاب السياسية: يرى "**موريس دوفرجيه**" ، بأنه من الضروري معرفة طريقة ظهور الأحزاب السياسية منذ البداية، سواء كان من خلال تأثير عوامل خارجية أو داخلية، ففي حالة ما إذا كانت العوامل الداخلية هي التي ساهمت في ظهور الأحزاب السياسية، فإن الأخيرة ستكون أكثر تناغما من الناحية الأيديولوجية، وستعمل على حفظ وتطوير المصالح الاقتصادية والاجتماعية العليا في التنظيم القائم، بينما في حالة ظهورها أي الأحزاب، تحت تأثير عوامل خارجية، فهي بذلك ستنشأ خارج الجهاز التشريعي، تحمل إيديولوجية مغايره لمجتمعاتها وبالتالي ستحدث صراعات مع القيادة الحاكمة في دولها **(بوعكاز ، 2015 ، ص21)**

ج- القيادة أو النخبة السياسية: تقوم النخب السياسية بوظائف ومهام تمتاز بها عن باقي النخب الأخرى في المجتمع، فهي تقوم بأعباء التخطيط وقيادة السلوك الإنساني على مستوى الدولة، ومن طبيعة مهامها تشكيل وتوجيه الرأي العام داخل المجتمع والذي يرتكز على إدراك هذه التنمية للأهداف والمشكلات التي تخص الدولة، كما تقوم أيضا بمهمة التنسيق والموائمة بين أنشطة المؤسسات والهياكل التنظيمية المختلفة داخل وخارج الدولة، وذلك بغرض الوصول إلى أفضل طريقة مشتركة ومنسقة للعمل في إطار المجتمع ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة **(المجمعي ، 2009 ، ص132-157)** كما تقوم أيضا في سبيل تحقيق مصالحها وأهدافها بمحاولة التأثير على أفراد المجتمع لتغير الواقع الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها .

المطلب الثاني: معوقات ومقومات التنمية السياسية.

-الفرع الأول:- معوقات التنمية السياسية.

تمر عملية التنمية السياسية عادة بعدة معوقات وأزمات تكون مصحوبة بتوترات يعيش في ظلها المجتمع، ومصطلح التنمية بوجه عام، هي عملية وليست حالة ، أي عملية مستمرة ومتصاعدة تسهم فيها كل فئات المجتمع، وذات أبعاد وغايات واستراتيجيات طويلة المدى ، كما أنها عملية موجهة بموجب إدارة التنمية ، تدرك الحاجات الإنسانية وتمتلك القدرة على

الاستخدام الكفء للموارد ، بقصد إحداث تغيرات هيكلية اجتماعية واقتصادية لدفع مستوى المعيشة للأحسن والقضاء على ظواهر التخلف وإحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل القومي . أي أنها آلية للتغيير في إطار الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وضمان استمرارها والتأكيد على المشاركة الواسعة والعدالة **(الكواري ، ص71)** ،ـ ولأن التنمية السياسية هي جوهر مفهوم التنمية ، إذ تستوعب في إطارها طروحات نظريات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ذلك أن مشكلة التنمية هي في الأساس مشكلة سياسية ، تنطلق من الفكر السياسي لكونه شرطاً أولياً لتقديم مجموعة الخطط والبرامج والأفكار والأرقام لعملية التنمية ، لذلك فإن معركة التخلف هي معركة سياسية بالدرجة الأولى **(مراد ، 2006 ، ص69)** ، ولأن التنمية السياسية هي عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايتها كما أشرنا ، الوصول إلى مستوى من التطور في المجالات كافة ، لأجل الوصول إلى الدولة المتقدمة الديمقراطية والقائمة على المشاركة الحرة في الانتخابات النزيهة ، والمنافسة السياسية الشريفة ، التي تسعى في النهاية إلى ترسيخ المفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية **(المغيربي ، 1998 ، ص149)**.

ويمكن تقسيم المعوقات التي تعيق التنمية السياسية إلى معوقات داخلية وأخرى خارجية .

أولاً : المعوقات الداخلية : وهذه المعوقات نجدها تتمحور في عدة جوانب أو عناصر ، مثل :

- **حداثة الأنظمة السياسية** . فالأنظمة السياسية في الدول النامية ، تكاد تتفق في خاصية الحداثة ، أي حداثة عمرها إلا ما نذر، ومن الطبيعي أنظمة بهذه الحداثة سوف تكون عديمة الخبرة، مما يجعلها ذات قرارات سياسية مرتجلة ومتسرعة **(عطية ، 2012 ، ص160)**

- **تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع**. غالبا ما تقف عملية تعددية القوميات والأقليات حجر عثر أمام خطط التنمية، فأي إصلاح أو تغيير غالبا ما يقابل بعدم استجابة أو معارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها.

- **ضعف الإيديولوجية الفكرية**. تخضع عملية التغيير للسياسة الداخلية للدولة، وذلك وفق الإيديولوجية التي تتمناها، فعندما تكون الإيديولوجية غير واضحة ومتأرجحة، فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم، الأمر الذي يؤدي إلى قصور خطط التنمية .

- **غياب المشاركة السياسية**. أن غياب المشاركة السياسية المرتبطة بالمجتمع الديمقراطي المفتوح، يؤثر بشكل مباشر على القرار السياسي، مما يشكل عائقا أمام عمليات التنمية السياسية، وذلك لأن المجتمع هو المكون الأساسي المعني بالتنمية، وبأن مشاركته البناءة تقوم على حرية التعبير والتنظيم، وعلى الانخراط الطوعي في أحداث

التغير الـذي يحـدده المشـاركون أنفسـهم، وهي أيضـا تعـني انخـراط المواطـبين في تنميـة أنفسهم، وحياتهم وبيئتهم **(السيد ، 1993 ، ص183)**

- **غياب دور المعارضة السياسية**. أن غياب دور المعارضـة السياسـية القـادرة على أداء الأدوار المناطة بهـا المتعلقـة بعمليـات التجنيـد السياسـي، المشـاركة بالسـلطة من خلال آليات الانتخاب وتفعيل الرقابة السياسية، له دور كبـير في تقليص عمليـات التنميـة السياسية، وذلك لأنها تسـهم في نشـر الثقافـة والـوعي السياسـي، وتسـاعد على بـروز قاعدة شعبية تأخذ شكل الزعامات التقليدية والطائفية والقبلية والعائلية.

كما أن غياب الأحزاب السياسية في الحيـاة السياسـية، يشـكل عقبـة مهمـة من عقبـات التنمية السياسية في الـدول ومجتمعاتهـا التقليديـة السـائرة في الانتقـال إلى مجتمعـات حديثة **(مشاقبة ، ص75)**

ثانيا: المعوقـات الخارجية :- قـد يكـون التـأثير السـلبي على التنميـة السياسـية ذو طبيعة خارجيـة وليس داخليـة، فمثلا الحـروب الخارجيـة الـتي تشـنها الـدول على بعضـها البعض ، تكون عامل يعـوق التنميـة السياسـية ، فـالموارد الهائلـة الـتي تنفـق على هـذه الحروب ، تؤثر بشكل مباشر في سياسة الدول داخلياً وخارجيـاً ، سـواء على المسـتوى المادي أو على المستوى البشري ، ومن زاوية أخرى فإن الشعوب المسـتعمِرة في ظـل هذه الحروب ، نجد أنها تفرض هيمنتها على الشـعوب المسـتعَمرة ، حيث نجـدها تحـارب كل تغير إيجابي فيها . كما أن بعض الدول الكبرى ، نجدها تمـارس سياسـة معينـة اتجـاه الدول الضعيفة ، هذه السياسة يمكن وصفها بالتبعية أو سياسة خلـق المنازعـات الداخليـة ، مما يشكل عائقاً رئيسياً كما أشرنا في طريق التنمية بمختلف مستوياتها ، سواء كانت تنميـة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . كما يمكن الإشـارة في هـذا الصـدد إلى تـأثير المنظمـات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها . تأثير سلبي بشكل كبير في وجه التنمية داخل الدول ، خصوصاً دول العالم الثالث . فهذه المنظمات والشركات العملاقـة ترتكـز سياسـاتها وفق مصالحها الخاصة بها ، دون أي اعتبار بمصلحة تلك الدول .

الفرع الثاني : مقومات التنمية السياسية :

إن عملية التنمية السياسية تهدف بوجه عـام إلى خلـق الظـروف الـتي من شـأنها توفـير المناخ المناسب للتطور الديمقراطي، فالهدف النهائي للتنمية السياسية هـو بنـاء النظـام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه. ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً.

فإن التنمية السياسية بذلك تحاول التخلص من بقايا السلطات التقليديـة ، ومـا تحملـه من خصائص ، التي لم تعد تناسب البناء الجديد ، وهذه الحالـة تتطلب وجـود عمليـة مواجهـة مستمرة مع البقايا الراسخة ، التي مازالت تشكل عامل مؤثر سـلبي في اتجاهـات الأفـراد والمجتمع ، ويجب الإشارة هنـا إلى أن ثمـة تـداخل حاصـل بين معوقـات ومقومـات التنميـة السياسية ، على اعتبار أن معوقات التنمية السياسية عند معالجتهـا ، تقـود حتمـاً إلى تقـويم

وإصلاح العملية السياسية برمتها واعتبارها من مقومات التنمية السياسية ، ولكن في العموم يدرسها ويقدمها البحاث والمفكرين ، بشكل متداخل ومرتبط ، حتى يتسنى الإلمام بها واحتوائها ، وفي هذا الإطار فقد عدّد الكتّاب والمفكرين والباحثين مقومات التنمية السياسية على النحو الآتي :

1- المشاركة السياسية : نعتبر المشاركة السياسية أحد أهم مظاهر الديمقراطية ، وعند البحث في المفهوم العام للمشاركة السياسية ، نجده يتمحور حول حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية ، هذا في أوسع معانيه ، أما على النطاق الضيق نجده يعني حق ذلك المواطن في أن يراقب القرارات بالتقويم والضبط بعد صدورها من الهيئة الحاكمة **(معوض ، 1983 ، ص36)**.

ولذلك فلابد من خلق درجة عالية من الوعي السياسي بالقضاء على الأمية والتخلف بين أفراد المجتمع ورفع سقف حرية وسائل الإعلام وتفعيل التنظيمات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وبناء المؤسسات السياسية للقوى المشاركة في العملية السياسية من روابط ونقابات .

وقد استخدم بعض الباحثين مفهوم المشاركة السياسية بمعنى ، أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن رغبة المجتمع ، ولهذا تتطلب الأمور العمل النيابي "البرلمان" ، ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء ، حيث إن العملية السياسية تتم عن طريق ممارسة جموع كثيرة من غير السياسيين ، وتفعيل سيكولوجيا الاندماج في العملية السياسية . وهذا يعني إشراك الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم وتوجهاتهم الاثنية والعرقية في الحياة السياسية . ومن هنا تعتبر المشاركة السياسية من أبرز أبعاد التنمية السياسية والبشرية عموماً .

2- التعددية السياسية : يعرّف البعض التعددية السياسية على أنها " مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها " **(فرج ، 2008 ، ص5)**.

بينما يعرّفها " **محمد عابد الجابري** بأنها " مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولا وقبل كل شيء ، وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس في الحرب عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض ، والأخذ والعطاء ، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية "**(الجابري ، 1979 ، ص107)** .

إن العلاقة التي تجمع بين الديمقراطية والتعددية السياسية ، علاقة وثيقة ، إذ لا يمكن الحديث عن تعددية سياسية بدون وجود نظام ديمقراطي ، والنظام الديمقراطي بمضامينه وآلياته ، هو الوحيد الذي يكفل حرية تشكيل الجمعيات والمنظمات والأحزاب السياسية ، ويؤمن بحقوق الإنسان(الكيالي وآخرون ، 1986 ، ص751-755) ، وتعتبر الأحزاب السياسية أساسا للتعددية الاجتماعية بتوفيرها للأسس الاجتماعية لتنافس حر وعلني من أجل الوصول

للزعامة ، ويعزو " **أرنت ليبهارت** " ، سبب انعدام وجود للتعددية السياسية في البلـدان إلى انهيار الديمقراطية ، وإلى أن الإطار الأساسي في هـذه البلـدان هـو الطـائفي باعتبـارات ذات علاقة بالانتماء الطائفي والديني واللغوي والعـرقي ، والروابـط الـدم المفترضـة **(ليبهارت ، 2006 ، ص34-36)**.

3- التـداول السـلمي على السـلطة : توصـف الـدول من حيث التـداول السـلمي للسلطة ، بأنها دول ديمقراطية أو غير ديمقراطية ، فالتداول السلمي للسلطة ، هو الآليـة التي تسير عليها عملية الديمقراطية ، وهو العامل الأساسـي في التفريـق بين الـدول في هذا الخصوص .

إن مفهوم التداول السلمي للسلطة ، يعني عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد وهو ما نجده تسير عليه بعض أنظمة الحكم في بعض الدول وتسمى بدكتاتوريـة الفرديـة ، أو من خلال تمسك حزب واحد بسلطة في الدولـة أو مـا يُعـرف بأنظمـة الحـزب الواحـد أو دكتاتورية الحزب الواحد .

فالتداول السلمي للحكم ، في ظل انتخابات حرة نزيهة يتم من خلالها ممارسة الحكام أو الهيئـة الحاكمة المنتخبة ، اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً ، وفق الدستور ، وما تنص عليه مواده في هذا الجانب .

إذاً يعتبر التداول السلمي للسلطة من قبل الأحزاب السياسي، هـو السـمة البـارزة الـتي من دونها لا يمكن وصف الدولة أو الدول بأنها دول ديمقراطية **(يعقـوب ، 1997 ، ص 85)**

4- حماية واحترام حقـوق الإنسـان: أن اعـتراف الدسـاتير والتشـريعات الداخليـة للدول بمسـألة حقـوق الإنسـان، أو في الاتفاقيـات الدوليـة والإقليميـة، نجـد أنهـا لم تحقـق الاحترام والفاعلية المطلوبة، بسبب عدم وجود ضمانات تعمل على حمايتها، والمقصـود هنـا بالضـمانات، هي تلـك الوسـائل والأسـاليب المتنوعـة الـتي يمكن بواسـطتها حمايـة حقـوق الإنسان والحريات من الاعتداء عليها.

وعند الحديث عن المضامين التي يحملها مصـطلح حمايـة حقـوق الإنسـان ، نجـد أن البعض حددها على النحو التالي"فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الـدولي والإقليمي والوطني من قبل الجهات المختصة في بلد ما، ببيان مدى التزام سلطات ذلك البلد بحقـوق الإنسان، الكشف عن الانتهاكات المرتكبة، ووضع الاقتراحات لوقف هذه الانتهاكـات بإحالتهـا على القضاء الوطني أو الدولي للفصل فيها **(يوسف ، 2002 ، ص118-119)**

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي أبعاده ومؤشراته

المطلب الأول:- الاستقرار السياسي من حيث المضمون.

إن مفهوم الاستقرار السياسي يعد من المفـاهيم السياسـية الأكـثر تعقيـدا وغموضـا، حيث حاز على اهتمام الكثير من المفكرين والمحللين، السياسيين، وتكمن أهميـة هـذا المفهـوم

أي الاستقرار السياسي، كونه يعتبر مطلبا مهما تسعى إليه الشعوب والحكومات على حد سواء، واحد أبرز عناصر الأمن والتنمية، ومن هنا يأتي اهتمام الأنظمة السياسية بمختلف أنماطها وأنواعها على تحقيق أكبر قدرة ممكن من الاستقرار السياسي لكي تستطيع الاستمرار في الحكم والتنمية، وهذا يأتي من خلال مدى قدرة هذه الأنظمة على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي قد تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه.

- تعريف الاستقرار السياسي : واجه مفهوم الاستقرار السياسي مثل غيره من المصطلحات السياسية الأخرى، معضلة عدم وجود تعريف موحد متفق عليه، فقد بحث معظم المفكرين السياسيين الذين اهتموا بهذا الجانب، في الدوافع الكامنة وراء استقرار أو عدم استقرار المجتمع، دون تقديم تعريف محدد للمصطلح، علما بأن هذه المحددات أن المؤشرات سواء كانت ايجابيه أو سلبية، قد تتجاوب أو تتعارض، الأمر الذي يصعب معه تحديد الدوافع الحقيقة للظاهرة، وبالتالي الحكم على المجتمع بالاستقرار أو عدم الاستقرار.

ويمكن تناول بعض المحاولات من بعض المفكرين والسياسيين، لتعريف الاستقرار السياسي.

حيث عرفت الموسوعة البريطانية الاستقرار السياسي على أنه" الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي".

وقد عرفه "**ليست**"، على أنه" هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية".

أما "**كارولينا كورفال** فترى" أن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزه للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سليمة مع قوة الردع، ضد من ينتهك النظام العام ويخل به، ويعني أيضا قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستقرار والعمل بشكل طبيعي في أصعب الظروف"**(مهيدات ، 20007 ، ص27)**

أما "**مارتن بالدام**"، فيرى بأن الاستقرار السياسي يعتبر "مفهوم غير واضح المعالم، ولكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية هي، حكومة مستقره، نظام سياسي مستقر، القانون العام، والنظام الداخلي، والاستقرار الخارجي، في حين يرى "**حسين موسى الصفار**" ، أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني" وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل في ظلها علاقة الأطراف مع بعضها البعض فيقع بينها العداء والنزاع وينشب بينها العداء .

كما يأخذ مسار التعريف جانب آخر، حيث يرى البعض، بأن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف بكافة مستوياته، وفي قدرة النظام على أدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلالها النظام الحفاظ على دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم والقيام بما يلزم من تغييرات، للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين. ومن خلال تناول هذه التعريفات للاستقرار السياسي، يمكن استخلاص أن الاستقرار السياسي هو غاية ليس بالإمكان تحقيقها إلا بتكاتف الجهود من قبل النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء، تتولد من خلال ذلك علاقة طردية بين حالة القبول الشعبي للنظام السياسي وبين حالة الاستقرار، أي كما يحظى النظام السياسي بدرجة كبيرة من القبول الشعبي، وذلك نتيجة سياساته التي يتخذها أو اتخذها، كلما زاد مستوى الاستقرار أو حالة الاستقرار لهذا النظام والعكس صحيح.

ومن منظور تاريخي، نجد أن مفهوم الاستقرار السياسي، حاز الكثير من الاهتمام، سواء، من جانب الفكر السياسي الغربي، أو الفكر السياسي العربي الإسلامي، ففي إطار الفكر السياسي الغربي، وبالتحديد الفكر السياسي الإغريقي، نجد أن الفيلسوف "**أفلاطون**"، في كتاباته، ربط الاستقرار السياسي بالقدرة الإشباعية للنظام، أي إشباع الحاجات الأساسية للإفراد، وأكد على وجود الاستقرار يعكس وجود دولة قوية قادرة على إتمام مهامها الأساسية، كما ربط بين الاستقرار والمجتمع وبين تحقيق الأمن والرفاهية للأفراد، حيث أكد على أن وجودهما في المجتمع، يؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي، بينما يرى "**أرسطو**"، أن التأثير المتفاوت في توزيع الثروة داخل المجتمع، له تأثير مباشر على الاستقرار السياسي، فالمساواة الاقتصادية والتفاوت الكبير في عدم توزيع الثروة بشكل عادل والامتيازات وغيرها، تعد من أهم أسباب الثورة، وبالتالي عدم الاستقرار داخل المجتمع.

أما "**كارل ماركس**"، فقد أكد على أن علاقة الاستقرار بوجه عام تتوقف على قدرة الدولة على حماية المصالح الاقتصادية، إذ يرى أن صراع الطبقات يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في المجتمع وهي ظاهرة طبيعية مترتبة عن صراع الطبقات، ويختفي الصراع بين الطبقات ببلوغ المجتمع مرحلة الشيوعية، حيث يزول التفاوت بين الطبقات وتنعدم الملكية ويتغير مفهوم السياسة والحكومة وفي نهاية المطاف يتحقق الاستقرار.

أما في إطار الفكر السياسي العربي. نجد أن "**الإمام الغزالي**"، ربط بين استقرار الدول أو المجتمع وبين قوة الحاكم، وقوة الحاكم هنا ليس المقصود بها امتلاك أدوات القهر، بل اقتناع العامة أو المحكومين أو الرعية بقدره الحاكم على تسيير شؤون البلاد بما يكفل ويحقق المصلحة العامة أما "**عبد الرحمن ابن خلدون**" ، فقد تناول مفهوم الاستقرار السياسي، من خلال فكرة "العصبية"، التي هي الأساس في اختيار الحاكم للسلطة السياسية، لأنها، أي العصبية عبارة عن مجموعة من الناس تجمع بينهم روابط

الدم والقرابة، حيث تختار من بينها القائد القـوى وترشـحه لتـولي الحكم وتمنحـه رضـاها وتأيدها ، وهو ما يحمل في مضمونه استقامة المجتمع واستقراره.

- **المطلب الثاني: مؤشرات وأبعاد الاستقرار السياسي.**

- الفرع الأول:- مؤشرات الاستقرار السياسي.

أن الباحثون في موضوع الاستقرار السياسي، لا يختلفـون كثـيرا حـول المؤشـرات الـتي تصاحب عملية الاستقرار السياسي، والتي يمكن تناولها في الآتي:

1- نمط انتقال السلطة:

أي الآلية أو الكيفية التي تتم بواسطتها الانتقال في المناصب السياسـية، سـواء من شـخص إلى آخر مثل رئيس الجمهورية أو الوزراء في النظم الرئاسـية والبرلمانيـة، أو على مسـتوى الكتـل السياسـية مثـل الأحـزاب السياسـية، فالتـداول السـلمي للسـلطة، يرتبـط بـالحكم السياسي الديمقراطي كما هو عليه الحال في النموذج الليبرالي الغربي.

أما إذا تم الانتقال أي انتقال السلطة عن طريق الانقلابـات والتـدخلات العسـكرية، فهـذا مؤشر على عدم وجود الاستقرار السياسي.

ب- مدى ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية:

رغم ما يحمله موضـوع الشـرعية من اختلاف في الآراء بين المفكـرين والبـاحثين، إلا أن هناك شبه إجماع، على أن الشـرعية السياسـية، يقصـد بهـا تـبرير السـلطة الحاكمـة من منطـق الإرادة الجماعيـة، أي بمعـنى أن النظـام السياسـي يكتسـب شـرعيته من خلال تحقيقه لمصالح الشعب والمحافظة على استقلال البلاد وحماية الحقوق، أي تقبـل أفـراد الشعب للنظام الذي يحكمهم، وذلك عن طريق خضوعهم له عن طواعية حقيقيـة، وليس بالإكراه أو الجبر، وبالتالي فإن الشرعية السياسية التي يكتسبها النظـام السياسـي، تعـد الداعم الأساسي للاستقرار السياسي.

ج- قوة النظام السياسي:

يأتي عنصر القوة الـتي يمتلكهـا النظـام السياسـي، في إطـار المؤشـرات المهمـة لظـاهرة الاستقرار السياسي، ذلك أن النظام يتـوجب عليـه مسـؤوليات، لا يسـتطيع القيـام بهـا دون امتلاكه لعناصر القوة مثل، الدفاع عن البلاد من العدوان الخـارجي، وكـذلك الحمايـة الأمنيـة الداخلية، فقوة النظام السياسي تكمن في مدى امتلاكه أي النظام لعناصر القوة الضـرورية، سواء كانت داخلية لبسط الأمن أو خارجه لرد أي عدوان.

د- الوحدة الوطنية:

تزداد فرص المجتمعات في الاستقرار السياسي، كلما قلت فيها ظـاهرة التعـدد.سـواء على المستوى العرقي أو الديني أو الطـائفي أو اللغـوي، الـتي تعـرف بالتعدديـة، فالإشـكالية هنـا تكمن في الاستراتيجيات التي تتخذها النخب الحاكمة في التعامل مع هـذه التعدديـة، فأحيانـا

تتعامل هذه النخب مع الأقلية من منطق الاستبعاد بالقوة، أو أحيانا تتعامل معها من منطق المساواة في الحقوق والواجبات، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الأولى، وفرص كبيرة في نشوء حالة من عدم الاستقرار السياسي في الثانية.

هـ - المشاركة السياسية:

وهي ما تم الإشارة إليها ضمن مقومات التنمية السياسية بشكل مفصل.

و- الإدارة الجيدة للسياسات الاقتصادية من قبل النظام:

إن النمو الاقتصادي لأية دولة، نجد أنه يساهم وبشكل كبير في القضاء على العديد من المشاكل التي قد تتسبب في حالة من عدم الاستقرار السياسي. فالحد من البطالة والفقر والتضخم وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، يُعد من أهم العناصر التي تزيد مؤشر الاستقرار السياسي نحو الإيجابية، فالاستقرار الاقتصادي يعتبر من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، باعتبار أن النظام السياسي، يكون مستقرا عندما يوجه سياساته الاقتصادية، نحو أهداف التنمية، التي بدورها تنعكس ايجابيا على مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، مما يخلق نوعا من الطمأنينة والرضا، الشعبي تجاه النظام السياسي الحاكم.

- الفرع الثاني : أبعاد الاستقرار السياسي :

يمكن حصر عدة أبعاد تنشأ في المجتمع نتيجة ظاهرة الاستقرار السياسي ، في ثلاث نواحي ، أولها : بعد السلوك الإنساني ، ثانيهما : بعد أداء المؤسسات وثالثها : البعد النفسي **(الشرياني ، 1999 ، ص4-5)**.

أولا : البعد السلوكي الإنساني : أو السلوك السياسي البشري ، حيث يشمل هذا البعد جانب عدم اللجوء إلى العنف السياسي وجانب الالتزام بالدستور أو التقيد بالقواعد القانونية .

فالحديث عن جانب عدم اللجوء إلى العنف السياسي ، القصد منه هو رغبة أي نظام سياسي في السيطرة والاحتكار على وسائل وأدوات العنف ، فالدول بمختلف أنظمتها ، نجد أنها ترفض وبشكل قاطع وجود قوة خاصة داخل إقليمها ، كما إنها تسيطر على أدوات القوة والقهر ، كالجيش وقوات الأمن وتستخدمها ، كوسيلة أو أداة لتطبيق الدستور أو فرض القانون ، وذلك من أجل حفظ النظام السياسي ، الذي يؤدي بدوره إلى الاستقرار .

فالمجتمعات غير المستقرة عادة ما يرتبط عدم الاستقرار فيها بالعنف السياسي ، فاستخدام الدولة لأدواتها لممارسة القوة أو التهديد بها ، يكون من أجل الحيلولة دون وقوع نوع من العنف السياسي .

أما من جانب التقيد بالقواعد القانونية ، أو الالتزام بالدستور ، فيمكن الإشارة إلى أن هناك مستويين في هذا الخصوص . **الأول** عدم انتهاك القواعد والأحكام الدستورية

سواء من قبل الحاكم مثل عدم اللجوء إلى الاعتقالات بدون محاكمة عادلة أو ما شابه ذلك مثل قمع المعارضة ، بطرق غير دستورية وقانونية ، أما المستوى **الثاني** ، فيتمثل في التعديلات الدستورية التي قد تطرأ من جانب الحاكم أو الهيئة الحاكمة من أجل مصالحها الخاصة ، فوجود الانسجام والثبات والاستمرارية في الدستور ، يعد مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي .

ثانياً : بعد أداء المؤسسات : أن هذا البعد ينحصر في إطار قدرة النظام السياسي على خلق نوع من التوازن والتوافق بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي ، حيث يرى " **ديفيد إستون** " أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المدخلات والمخرجات ، فالمدخلات تتمثل في المطالب المقدمة إليه سواء كانت مادية أم معنوية ، وتتأثر المخرجات التي تتمثل في سياسات وقرارات النظام السياسي من خلال عملية تعرف " بالتغذية العكسية " ، وتستمر الدورة لوجود التوازن بين المدخلات والمخرجات مما يؤدي إلى استمرارية النظام وقوته والانسجام بين مؤسساته .

وهذه العملية ينتج عنها حالة من الاستقرار السياسي ، في المقابل ، وفي حالة عدم وجود انسجام بين مدخلات ومخرجات النظام لسبب من الأسباب ، يؤدي ذلك إلى ضعف المؤسسات السياسية لعدم قدرتها على مواجهة المدخلات والاستجابة لها والذي يؤدي بدوره إلى خلق نوع من عدم الاستقرار السياسي أي أنه كلما كان مخرجات النظام أكثر اتساعاً مع المدخلات اقترب النظام السياسي من حالة الاستقرار .

ثالثاً : البعد النفسي : إن البعد النفسي ، يرتبط بمدى رضا أفراد المجتمع بالهيئة الحاكمة التي تحكمهم ، ومن تم تُمنح الشرعية ، ويتولد الاعتقاد من قبل العامة ، بأن المؤسسة الحكومية القائمة هي أكثر المؤسسات ملائمة للمجتمع ، وبذلك تكتسب أهمية في إيجاد الاستقرار السياسي ، الذي يتولد هذا الاستقرار من عاملين ، **الأول** . موقف الجماهير أو أفراد الشعب من النظام السياسي القائم ومدى رضاها ودعمها له .

والثاني . قدرة النظام وكفاءته في إشباع الحاجات ومقدرته على التأقلم والتكيف مع الظروف المتغيرة .

إن شعور أفراد المجتمع بالرضا عن الوضع القائم ، يتصل بمفهوم الشرعية ، والحصول على رضا أفراد المجتمع بالنسبة للنظام السياسي القائم ، لا يتم بسهولة بل يحتاج إلى تضافر جهود المؤسسات المختلفة ومدى قدرتها على تلبية متطلبات الشعب .

ويجب الإشارة هنا إلى أن حالة الرضا من قبل أفراد الشعب عن الوضع القائم ، لا تعني الخضوع بالقوة ، لذلك يكون من المهم التحقق مما إذا كان الخضوع ، يمثل بالفعل حالة الرضا عن الوضع القائم ، أم أنه يعبر عن حالة من العداوة الكامنة للنظام تنتظر الوقت المناسب من أجل الانفجار على النظام السياسي **(والي ، 2003 ، ص270)**.

المبحث الثـــالث : طبيعـــة العلاقـــة بين التنميـــة السياســـية والاســـتقرار السياسي

المطلب الأول : التنمية السياسية والنظام السياسي :

إن دراسة التنمية السياسية تعني بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي ، والهيئات العاملة فيه ، وتسيير عملها ، ويرتبط ذلـك أيضـا بضـرورة تطـوير التكـوين النظـامي للبناء السياسي ، وإيجاد نوع من المؤسسات والعمليـات السياسـية المتخصصـة والمتمـايزة ، إضـافة إلى أن عمليـة التنميـة السياسـية مصـحوبة دائمـاً بتـوترات وأزمـات يمـر بهـا النظـام السياسي تُفرض جمعها بصورة مجتمعـة وفي وقت واحـد وبآثـار مختلفـة ، ولكنهـا تتطلب أن تُعالج كلها لكي يصل المجتمع إلى إقامة النظام الديمقراطي الحـديث ، خصوصـاً في الأنظمـة الجديدة ، كما هو الحال في أغلب الأنظمة العربية .

إن التنمية السياسية ، وكما أشرنا في المبحث الأول ، تعد من المفـاهيم الحديثـة ، وأن مـا يميزها ، أنها تتسم بالتطورية والديناميكية ، وبناء المؤسسات السياسـية ، وهي جـزء من عملية معقدة ومتشابكة ، تتصف بالتغير المستمر ، والتنمية الشـاملة ، وبحكم هـذا الارتبـاط واستنادها إليه وتفرعها منه بوصفها أحد الصيغ وأشكال التنمية النوعية ، فإنها بذلك تغـدو عنـد وضعها موضع التنفيذ في حاجة إلى صياغة نظريـة وعمليـة ، خاصـة بهـا بقصـد اختيـار ورسـم أهدافها وتحديد مساراتها وأساليب إنجازها ، وهو مـا يرتبـط ارتباطـاً وثيقـاً بالنظـام السياسـي والأزمات التي يتعرض لها ، ومن خلال التعريـف الـذي قدمـه "**جابربيـل الموند** "، للنظـام السياسي على "أنه نظام التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة، والـذي يقـوم بوظائف التوحيد والتكيف ويؤديها داخلياً وخارجياً ، ويمارس هـذه الوظـائف باسـتعمال القسـر المادي أو بالتهديد باستعماله ، سواء كان استعماله له يتمتـع بالشـرعية التامـة أو يحمـل بعض الشيء من الشرعية. فالنظام السياسـي هـو القيّم الشـرعي على أمن المجتمـع والمسـؤول الشرعي لما يحدث به من تغيير" **(سعيد ، 1999 ، ص167)**

أي أنه مجموعة من عناصر مترابطة، ويساهم كل واحد من هذه العناصر، بطريقة خاصة، بتنظيم مجموعـة العناصـر، وقيامهـا بوظائفهـا، وبنـاء على ذلـك يـرى كلا من "**الموانـد وكولمان**"، أن كل النظم السياسية، ومهما كان مسـتوى نموهـا، تمتلـك بـنى سياسـية، يمكن مقارنتهـا بـالبنى السياسـية في المجتمعـات الحديثـة، غـيران الاختلاف فيمـا بينهـا، يتعلق بدرجة تطورها وتخصصها، كما أنه توجد وظائف متماثلـة في كـل النظم السياسـية والاختلاف فيما بينها، يأتي في كيفية أدائها ، ونوع البنى التي تؤديها، وكل البنى السياسية ذات وظائف متعددة، أي أنهـا تسـاهم بطـرق عـدة في أداء النظـام السياسـي لوظائفـه، إضـافة إلى أن لكـل النظم السياسـية طـابع مختلـط وازدواجي، فهي ليسـت حديثـه ولا

تقليدية كلية **(الأسود ، 1999 ، ص171)** ، ومن زاوية تحليل المراحل التاريخية للجنة السياسية المقارنة، نجد أنها تضع منظورا جديدا لدراسة التنمية السياسية، فكما يقول "**لوسيان بأي**"، أن "الاهتمام بالتوترات في العملية التنموية، اتجه بأعضاء اللجنة إلى تحديد هوية وتحليل المشكلات ، وكذلك الأزمات التي يبدو أنها تثار تاريخيا في عملية التنمية السياسية" **(الأسود ، 1999 ، ص398-399)** وقد استُعمل مفهوم الأزمة على أنه تهديد خطير لوجود النظام السياسي، أو هي تغير مهم في طريقة عمل السياسة، سواء كان ذلك نتيجة إدخال مؤسسات جديدة أو نتيجة تغيرات في العملية السياسية، أو تكون الأزمة تصنيفا للمشكلات التي تواجه الحكومات، ومن زاوية أخرى، وبالتحديد من زاوية شرعية النظام السياسي، فإن واقع التنمية السياسية وأثرها في تعزيز النظام السياسي، نجد أن درجة فاعلية التنمية السياسية، وحجمها تتوقف على مدى ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية وبالإضافة إلى طبيعة ودرجة التنمية وحجم الممارسات الديمقراطية، وما يوفره النظام السياسي من مؤسسات سياسية تُمكّن المواطنين من الانخراط في العمل السياسي لاختيار من يمثلهم والسياسات التي تناسبهم، والتي تعمل على تحقيق مصالحهم، فإذا ما تمتع النظام السياسي بدرجة عالية من الشرعية، يعني أن النظام يتمتع بمستوى معين من الديمقراطية، وهذه الصفة، لا يمكن أن يوصف بها أي نظام سياسي دون أن تكون هناك تنمية شاملة بشكل عام وتنمية سياسية بشكل خاص ، سواء كان على مستوى أفراد المجتمع أو على مستوى النخب السياسية معاً .

ويمكن الإشارة هنا من خلال التنمية السياسية إلى مسألة أخرى تعد محورية في إدارة التنمية المستقلة ، إلا وهي قدرات النظام السياسي " الاستخراجية ، التنظيمية ، التوزيعية ، الرمزية ، الاستجابية " ، فكما يقول "**الموند** " يوفر تحليل قدرات النظام السياسي بما فيها القدرة المحتملة والأسس المساندة للقدرة ، أداة مفاهيمية مفيدة لدراسة التنمية ، فهناك منطلق وأسس لعملية التنمية ، فمن اللازم أن يكون للنظام قدرات كافية ، على الاستخراج والتنظيم ، قبل أن يستطيع البدء في توزيع الموارد **(غانم ، 1998 ، ص80)**.

وكما يرى البعض ، من جهة نظر ضيقة وغائية ، أن التنمية السياسية ، لا تعدو أن تكون عملية غائية تستهدف تحقيق غاية واحدة أو أكثر من الغايات النهائية للنظام السياسي ، مثل الديمقراطية والمشاركة والاستقرار والشرعية والمساواة ، والتكامل ، وما إلى ذلك ، ومن المتفق عليه في هذا الإطار ، أن كلاً من هذه الغايات قد يمكن تحقيقها بوسيلة أو بأخرى ، وليس عن طريق التنمية السياسية وحدها. فالتنمية السياسية كأي عمل تنموي آخر ، تنطوي على سلسلة من العمليات الديناميكية المهمة والأساسية ، والتي يمكن من

خلالها قياس تقدم أو تخلف النظام السياسي على أساسها **(الزيات ، 1986 ، ص 154)** .

المطلب الثاني : العلاقة بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي :

للتنمية السياسية دوراً بارزاً في تحقيق الاستقرار السياسي ، وذلك من خلال بناء المؤسسات السياسية التي تتشكل داخل الأنظمة السياسية في كل دولة ، ويبرز هذا الدور تبعاً لمدى المشاركة السياسية التي تتبلور في شكل من الممارسات السياسية التي تتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة في إطار الدولة وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها .

إن مرحلة الاستقرار السياسي تتطلب الحفاظ أو المداومة بين نسبة المشاركة السياسية وقدرة المؤسسة السياسية .

ويرى المفكر السياسي " **أرنست لوف** " ، أن " عدم الاستقرار السياسي يحصل عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع معين ، غير قادرة على تلبية مطالب الأفراد وآمالهم ، الأمر الذي يؤدي إلى حالة النفور السياسي **(بطرس ، 2007 ، ص55)**.

ويمكن التعبير عن المشاركة السياسية ، بأنها المشاركة الجماهيرية ، والإسهام الشعبي في العملية السياسية ، وهذه المشاركة يمكن أن تأخذ شكل المشاركة الديمقراطية أو شكل التعبئة الشمولية **(كامل ، 2004 ، ص182)** ، وهي المشاركة السياسية الفعلية ، أو مشاركة شكلية دون فاعلية **(مراد ، 2006 ، ص78)**.

إذاً من زاوية نوعية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية، من حيث المشاركة السياسية، نجد أن سبيل الوصول إلى الاستقرار السياسي، يتطلب أن يكون النظام السياسي السائد، مجسدا لإدارة الأفراد، وله القدرة الكافية في بلورة مصالحهم، عن طريق المشاركة السياسية، والوصول إلى مرحلة الاستقرار السياسي، كما تتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي، وحق الأفراد في التعبير عن مصالحهم، أو المصلحة العامة، دون وجود أي عراقيل تحد من ذلك. وهذا ما يؤدي إلى الارتقاء السياسي، بالنسبة للنظام السياسي والابتعاد عن حالة العنف، التي تقود في النهاية إلى حالة عدم الاستقرار السياسي.

ويمكن تناول العلاقة بين التنمية السياسي والاستقرار السياسي، من منطلق اقتصادي، وبالتحديد في إطار العدالة في توزيع الثروة.

أن موضوع العدالة في توزيع الثروة، يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار السياسي، إذ يُشير مصطلح الاستقرار السياسي إلى حالة السلم وانعدام العنف السياسي، وفي المقابل نجد أن غياب العدالة في توزيع الثروة داخل المجتمع أو زيادة معدلات الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع، يؤدي إلى نوع من الحرمان النسبي، الذي يقود بدوره،

إلى الإحساس بشعور الإحباط والاضطهاد والتهميش بين أفراد المجتمع، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، مما يدفع إلى حالة من العنف ضد النظام السياسي وقيادته، الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة عدم استقرار سياسي .

فالعدالة هي تلك الحالة التي يختفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة، أو السلطة أو كليهما، والتي ينعدم فيها الفقر والتهميش الإقصاء الاجتماعي ، ولا وجود للفوارق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل إطار الدولة، وبذلك يتمنع جميع الأفراد بحقوقهم، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، ومن ثم يتولد الشعور بالإنصاف والتكامل والتضامن والمشاركة الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع، كما يتاح للأفراد فرص متكافئة لتنمية قدراتهم، سواء كانت مادية أو معنوية وإطلاقاً لطاقاتهم ، وتوظيف هذه القدرات والطاقات فيه يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي بما يساعد المجتمع على النمو والاستقرار**(باني ، 2017 ، ص414-415)** .

وفي إطار مفهوم العدالة الاجتماعية، يمكن التركيز على جانبين رئيسيين، وهما، الجانب السياسي والجانب الاقتصادي.

فالجانب السياسي أو الشق السياسي، فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، يتمحور في كون العدالة على الصعيد السياسي، لابد لها أن تقوم على أساس حق المشاركة السياسية وضمان الحريات، وذلك من خلال وجود مؤسسات ديمقراطية فاعلة، مثل البرلمان، ومجتمع مدني، وقضاء نزيه ، وحرية إعلام.

أما على صعيد الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فيتعلق الأمر هنا بمدى إشراك أفراد المجتمع في العمليات الإنتاجية، وهو ما يقود إلى قضية حق المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في نطاق العمل وكذلك ملكية وسائل الإنتاج، والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز.

أما من منظور اجتماعي، فهو يتصل بمشكلات، الفقر والإقصاء الاجتماعي ما يستوجب معالجتها، من خلال سياسات وإجراءات لتمكين الطبقات المحرومة من تحسين أوضاعها.

إذا مفهوم الاستقرار السياسي، يرتبط ارتباطا وثيقا، بمدى القدرة على التعامل مع الأزمات التي تحدث، داخل المجتمع، بحيث يتم السيطرة عليها.

والحد من تفاقمها، كما يرتبط المفهوم، بمدى ما يتحقق من إصلاح وعدالة اجتماعية على المستوى المجتمعي ككل

8- الخاتمة :

نستنتج في ختام هذه الدراسة، أن موضوع التنمية السياسية والاستقرار السياسي، سواء من حيث المضمون أو من حيث طبيعة العلاقة بينها، حاز على الكثير من الاهتمام في أوساط الباحثين والمفكرين والدارسين السياسيين، وبالرغم من اختلاف اتجاهاتهم حول هذه المفاهيم، إلا أن هناك جانب من الاتفاق بينهم حول الدور الذي تلعبه هذه المفاهيم في مدى

تقدم وتخلف الدول، وخاصة الدول حديثة الاستقلال، التي تعمل من أجل التقدم والتحديث والطموح نحو تحقيق الديمقراطية الحقيقية، بما يضمن التداول السلمي على السلطة، وتحقيق درجة من المشاركة السياسية الفعالة وبناء مؤسسات سياسية بما تحقق للدولة السير نحو التقدم واحترام حقوق الإنسان.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الديمقراطية السياسية كنظام للحكم، وكمذهب فلسفي، هي أحد الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والأمن القومي في إطار الدولة المعاصرة، وأيضا تعتبر التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عامل مؤثر قوي كما أسلفنا، وأحد ركائز قوة الدولة التي يتأثر بها الاستقرار السياسي بشكل مباشر، وتشير التجارب للدول المتقدمة أن عملية التنمية بجميع جوانبها، تقتضي توفر عنصر أساسي لا يمكن تجاهله، وهو عنصر الإرادة التنموية، تلك الإرادة التي يجب أن تشمل فئات المجتمع ككل ، ويستلزم تحقيق التنمية تغيير جذري في الأفكار والمعتقدات والاتجاهات، والسلوكيات السائدة في المجتمع .

كما تقتضي تغيرا في عديد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ولعل الوعي بأبعاد وخصائص حالة التخلف الاقتصادي ، في الدول النامية، وضرورة التخلص منه بالأساليب اللازمة، يعتبر صلب الإرادة التنموية في أي مجتمع.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أن عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يجب أن تسير وفق أسلوب علمي، يأخذ في جوانبه كافة الأبعاد لتلك العملية، حتى يمكن بروز تنمية سليمة وصحيحة وتشكل عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي للمجتمع في إطار الدولة.

- المرجع والمصادر:

1. أحمد حسن يعقوب ، طبيعة الأحزاب السياسية العربية ، بيروت ، الدار الإسلامية ، 1997 .
2. أحمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 – 2003 .
3. آرنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة ، حسين زينه ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، بغداد ، بيروت ، 2006 .
4. أمين مشاقبة ، التربية الوطنية والنظام السياسي ، عمان ، دار الحامد للنشر ، الطبعة الثامنة .
5. باسل يوسف ، حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربي الواقع والخلفية السياسية ، مجلة الدراسات السياسية ، القاهرة ، العدد 9 ، 2002 .
6. تامر محمد كامل ، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة ، عمان ، دار مجدولين للنشر ، 2004 .

7. جابرييل الموند ، السياسة المقارنة ، دراسات في النظم السياسية العالمية ، ترجمة ، علي أحمد غالي ، القاهرة ، دار الطباعة القومية ، 1980 .
8. جلال معوض ، أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1983 .
9. حساني بوعكاز ، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة الطاهر ملاي ، 2015 .
10. خميس خزام والي ، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2003 .
11. رعد عبود بطرس ، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان ، في الوطن العربي ، الطبعة 2 ، 2007 ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد 4 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
12. زكريا يحيى ، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية ، دراسة حالة ، المجلس الشعبي ، لولاية المسيلة ، الجزائر ، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2009 .
13. سماح فرج ، التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الإسكندرية ، العدد 2 ، 2008 .
14. السيد عبد الحكيم الزيات ، التنمية السياسية ، النشأة والمفهوم ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، العدد 5 ، مارس ، 2013 .
15. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، أسسه أبعاده ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1999 .
16. عبد الحكيم الزيات ، التنمية السياسية ، دراسة في الاجتماع السياسي ، ج1 ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 1986.
17. عبد الرحمن موسى النهار مهيدات ، أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية ، " دراسة حالة الأردن والسعودية ومصر ، وتونس " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، 2006 – 2007 .
18. عبد السلام إبراهيم البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993 .
19. عبد القادر بدر الدين إكرام ، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 1981 .
20. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج3 ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1986 .

21. عطية خليل عطية ، التربية والتنمية في الوطن العربي ، عمان – الأردن ، دار غيدا للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2012 .
22. علي خليفة الكواري ، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد 6 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الثانية .
23. علي عباس مراد ، المشاركة السياسية من منظور تنموي ، المجلة السياسية والدولية ، بغداد ،العدد 5 ، كلية العلوم السياسية، الجامعة ، المستنصرية ، 2006 .
24. محمد توهيل فايز سعيد ، علم الاجتماع السياسي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت والإمارات ، 1999 .
25. محمد زاهي المغيربي ، التنمية السياسية المقارنة (قراءات مختارة) منشورات ، جامعة قاريونس ، ليبيا ، 1998 .
26. محمد شطب عيدان المجمعي ، النخب السياسية وأثرها في التنمية السياسية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 4 ، عام 2009 .
27. محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها ، دراسة حالة المغرب ، عمان ، ندوة منتدى الفكر العربي ، 1979.
28. محمد علي عمير الشرياني ، العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في الإمارات العربية ، 1990 – 1999 ، جامعة القاهرة .
29. محمد نصر عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي ، دار القارئ العربي ، القاهرة ، 1981 .
30. محي الدين بياضي ، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودورة في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2012 .
31. مرعي عمر مسعود باني ، العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية ، المجلة الدولية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، العدد 4 .
32. مصطفى كامل السيد ، التنمية بالمشاركة المشروع كنموذج ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1993 .
33. نقلاً عن السيد عبد المطلب غانم ، إدارة التنمية المستقلة ، : أبعاد وتخوم جديدة ، من كتاب (دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق) ، مجموعة باحثين (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 .
34. هاني رمضان طالب ، التنمية السياسية مقاربة نظرية ،المركز العربي للبحوث والدراسات ، 12 يوليو 2020 .